Issue 6020 Tuesday 24/4/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6020 الثلاثاء 8 من شعبان 1439 هـ 24 من نيسان (ابريل) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

قانون شركة النفط الوطنية

إبراهيم بحر العلوم
بغداد

ان تشريع قانون شركة النفط الوطنية في اذار 2018 بما فيه من إيجابيات، وبما عليه من ملاحظات يعد انجازا وطنيا بامتياز، ويعد خطوة إيجابية باتجاه اصلاح القطاع النفطي في محوريه الاستخراجي والتسويقي، بعد تعثّر القطاع النفطي في الأداء وتخلف طال أكثر من ثلاثة عقود، عندما أقدم النظام السابق عام 1987 على حلّ الشركة ودمجها مع وزارة النفط، تمت قيادة القطاع بشكل مركزي أدى الى تلكؤ خططه الإنتاجية وبعثرة امكانياته الفنية وإضعاف قدراته البشرية، فضلا عمّا خلفته الحروب والحصار الاقتصادي من دمار البنى التحتية للقطاع وهجرة العقول العراقية وعزلة الصناعة النفطية عن اللحاق بالتقنيات والتكنولوجيا، كل ذلك أدى الى شبه انهيار في صناعة النفط بالعراق، فكانت من أولى المهمات في اصلاح القطاع بعد سقوط النظام السابق هو العمل على إحياء (النفط الوطنية) لتأخذ على عاتقها عملية بناء القطاع وتحفيز الاستثمار الوطني لزيادة الإنتاج على أسس اقتصادية سليمة.

وقد تباينت آراء العراقيين بشأن تقييم القانون، فأشار احد المثقفين العراقيين اذا كان الأول من كانون الثاني عام 1961 سجل انعطافة في مسار الثروة النفطية التي تمثلت في إصدار قانون 80 والذي حدد بموجبه مناطق الاستثمار للشركات الاجنبية، فالخامس من اذار 2018 يشكل منعطفا جديدا في مضمون إدارة الثروة النفطية وأسلوب توزيع إيراداتها بما تضمنته مواد القانون". أو كما عبّر احد ابرز الاقتصاديين " بأن تمرير قانون شركة النفط الوطنية يعد من أهم ما شرع من قوانين وأخطرها ويعد نقلة تاريخية ونوعية مهمة". في حين سارع بعض الخبراء للتعليق على القانون سلبا داعيا السلطة التنفيذية إلى التحرك الفوري لإيقاف إجراءات ادخال القانون حيز التنفيذ، أو كما عبّر خبير آخر: بأن قانون شركة النفط الوطنية الجديد أضاع الطريق"، وتساءل احد الخبراء المتخصصين في الشؤون النفطية وقد عمل في شركة النفط الوطنية، هل ان قانون شركة النفط الوطنية خطوة الى الامام ام خطوتان الى الخلف؟ وأجاب في معرض استعراضه لبنود القانون بأن القانون الجديد يعد خطوة إلى الأمام تعتريها بعض الصعوبات.

وطرح العديد من الخبراء الكثير من التساؤلات والاستفهامات حول فقرات القانون، منها استفسارات قانونية وإدارية وفنية واقتصادية، وأشار البعض منهم في تعليقاته الى تسرّع مجلس النواب في تشريع القانون، لذلك سيركز بداية الحديث عن الإجراءات التشريعية للقانون، مع المحاولات المبذولة منذ عام 2004 لإعادة احياء الشركة.

شركة النفط الوطنية 2004-2018

على الرغم صدور القرار الوزاري بتأريخ 27 أيار 2004 بإعادة العمل بشركة النفط الوطنية على ضوء قانونها النافذ المرقم 123 لعام 1967 وتعديلاته، الا ان الخلافات السياسية في الحكومة المؤقتة التي ترأسها الدكتور علاوي 2004-2005 حول مرجعية الشركة حالت دون إعادة العمل بها.

وحينما اقر مجلس الوزراء في شباط 2007 مشروع قانون النفط والغاز كان احد اهم مفاصله هو تأسيس النفط الوطنية، غير ان مشروع القانون المذكور ذاته خضع الى تجاذبات سياسية بين المركز والاقليم والقوى السياسية حال دون اقراره. منذ ذلك الحين قُدم إلى مجلس النواب مشروع قانون النفط الوطنية ثلاث مرات بصيغ مختلفة، كان أولها مشروع القانون في 2009 والآخر في 2012 وأخيرا عام 2017 ولم تتوفر الإرادة السياسية في الدورتين البرلمانيتين السابقتين لتمريره، وبقيت الوزارة طوال هذه الفترة تتعامل من خلال دوائرها المركزية مع الشركات الاستخراجية بالسياقات المركزية والبيروقراطية نفسها التي لا تتسق مع متطلبات الصناعة الاستخراجية، واكتفت بمخرجات عقود الخدمة في جولات التراخيص التي ابرمت عام 2009 وما بعده، اما الجهد الوطني فبقي اسير السياسات المركزية التي أدت الى تأخير المشاريع الإنتاجية الحاكمة وعدم معالجة الخلل في البنى التحتية للقطاع وضعف برامج التدريب والتأهيل للكوادر، واذا كانت صيغة مشروع القانون الذي قدم لمجلس النواب في عام 2009 لم يجد المحفزات السياسية لتمريره، فإن صيغة مشروع قانون عام 2012 لم تبد قيادة وزارة النفط الرغبَة في المضي بتشريعه كما افصح وزير النفط حينها في جلسة الاستماع التي عقدها مجلس النواب لخبراء النفط حول مشروع القانون.

وشهدت وزارة النفط حراكا تثقيفيا عام 2015 انعكس في الندوات التي أقيمت لمناقشة ضرورة تأسيس النفط الوطنية، وكانت في هذه المرة متميزة بمناقشاتها بشأن ملكية الشعب لثرواته، وهذا الامر ذاته وجد في نفس كاتب هذه السطور التفاؤل لمشروع كنا قد بدأنا بالتثقيف اليه منذ 2007 ولم ننقطع عن التلميح والاعلان عنه على المستوى السياسي والإعلامي طوال السنوات الا وهو احياء النفط الوطنية وتمليك أسهمها للشعب. وقد عكفت الدائرة القانونية في وزارة النفط على إعداد نسخة جديدة لقانون الشركة وانتهت منها في نهاية عام 2016 وتم تقديمها الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإقرارها.

قانون شركة النفط الوطنية 2017

في اذار 2017 صادق مجلس الوزراء على مشروع قانون النفط الوطنية، وفوجئت لجنة الطاقة والنفط النيابية بأن مشروع القانون جاء لإحياء قانونها القديم لعام 1967 ومن دون الإشارة إلى التعديلات اللاحقة عليه التي يلزم الأخذ بها بحسبان أن آخر تعديل لقانون النفط الوطنية كان في 1976وبعدها صدرت العديد من التشريعات والقوانين لم ينظر اليها، وجاءت الإضافات على القانون محدودة جدا وذات صياغات مربكة، وكان ذلك مدعاة لامتعاض السيد وزير النفط والدائرة القانونية في الوزارة التي عكفت على إعداد مسودة للقانون بوصف أن ما تم ارساله الى مجلس النواب لا يمثل رؤية الوزارة وهذا ما اتضح في أثناء استضافة اللجنة للقيادة النفطية، وأصبحت اللجنة امام خيارين، الأول هو رفض القانون واعادته الى الحكومة ومطالبتها بتقديم صيغة افضل تتناسب مع التطورات الحاصلة في المشهد النفطي، والخيار الثاني هو القبول بالقانون المرسل والقيام بالتعديلات المطلوبة، وقد اقرت اللجنة المضي بالخيار الثاني وشكلت لجنة فرعية من أعضاء اللجنة للسير في الإجراءات التشريعية، واطلعت اللجنة القيادة النفطية في اثناء استضافتها في 15 أيار 2017 بخيار اللجنة، وقد أرسلت وزارة النفط كتابا الى اللجنة أوضحت فيه موقفها من الصيغة الراهنة للقانون ومرفقة بصيغة القانون الذي أعدته الدائرة القانونية وارسلته الى الأمانة العامة بتأريخ 23 تشرين الأول 2016 ولم يتم اقراره بل استبدل بصيغة اخرى.

قامت اللجنة الفرعية بدراسة صيغ مشاريع القوانين للشركة المقدمة من قبل الوزارة طوال السنوات أي صيغة 2009 و2012 والصيغة الأخيرة 2016 ووجدت ان صياغاتها متقاربة ومعتمدة في بعض فقراتها على قانون الشركة لعام 1967 ووجدت هناك سمات مشتركة بين الصيغ ماعدا ما يخص مرجعية الشركة فقد كانت صيغة 2009 تشير الى ارتباط الشركة بمجلس الوزراء بخلاف الصيغ الأخرى التي اشارت الى ارتباطها بوزارة النفط، لكن الصيغ الثلاث كلها تؤكد انحصار الشركة بمهام القطاع الاستخراجي وتنضوي تحتها الشركات الاستخراجية والشركات الساندة كافة ، وان مجلس ادارتها يتشكل من ممثل للوزارة والمديرين العامين للشركات الاستخراجية دون الشركات المساندة فضلا عن خبراء ثلاثة يرشحهم وزير النفط أو رئيس مجلس الإدارة، وانفردت صيغة 2009 بوجود ممثلين لجهات حكومية بدرجة مدير عام (البنك المركزي ووزارة التخطيط ووزارة المالية) في مجلس الإدارة على سياق القانون القديم؛ واتفقت كل الصيغ المقدمة على أن رئيس الشركة بدرجة وزير. وقد غابت عن كل الصيغ المقدمة الإشارة الى دور الشركة مع عقود الخدمة المبرمة في جولات التراخيص، ومن المفيد القول إن صيغة 2016 تعد أفضل الصيغ من حيث تضمينها فقرات تمت إضافتها بناءً على التجربة التي أفادت منها الوزارة في أثناء تعاملها مع الشركات العاملة في جولات التراخيص.

القراءة الأولى للقانون

نيسان 2017

قررت اللجنة تقديم القانون للقراءة الأولى بتأريخ 25 نيسان 2017 وتم القبول من حيث المبدأ للمضي بالإجراءات التشريعية، وبدأت اللجنة باستضافة السيد وزير النفط بتاريخ 15 أيار 2017 لاستطلاع الرأي حول الأسباب الموجبة لتشريع القانون والتعديلات المقترحة لبعض بنوده، ووجهت اللجنة بمخاطبة الشركات النفطية العراقية وحكومة إقليم كردستان، وتواصلت اللجنة مع وزراء النفط السابقين والخبراء النفطيين والاقتصاديين واستمعت إلى ملاحظاتهم، وضيّفت اللجنة المديرين العامّين للشركات الاستخراجية والشركات المساندة والدوائر المتخصصة لإجراء مزيد من النقاش حول القانون للتوصل إلى رؤية متكاملة، وضيّفت اللجنة الكادر المتقدم في الوزارة بوصفها الجهة المستفيدة من تشريع القانون لاستطلاع الرأي حول فلسفة القانون.

واثار بعض الخبراء إشكاليات حول مشروع القانون المقدم الذي تضمن تسع موادّ فقط، وان الحكومة لم تأخذ بالحسبان المتغيرات التي طرأت على المشهد النفطي والقانوني، واثار البعض ملاحظاته حول الصيغة القديمة لتركيبة مجلس الإدارة ويستلزم الامر النظر الى وجود خبرات اقتصادية وتعاقدية وتقنية في المجلس، فضلا عن ذلك فإن مشروع القانون افتقر الى تحديد الشركات المنضوية وقد خلت مسودة القانون المقترح من المفاهيم والمبادئ والممارسات الحديثة ومنها الإدارة الحديثة ومبدأ الشفافية والتنافسية.

القراءة الثانية للقانون اب 2017

قدمت لجنة النفط والطاقة النيابية القراءة الثانية لمشروع القانون في مجلس النواب بتاريخ 20 اب 2017 موضحة في تقريرها الذي تم توزيعه على السادة النواب، الإجراءات التشريعية التي أجرتها في هذا الصدد، وطرحت في تقريرها الخطوط العريضة لموجبات تشريع القانون إذ أشارت:

1- ضرورة استعادة العراق لهذه المؤسسة الوطنية الريادية بعد ان كان المتفرد بها في انطلاقته المبكرة.

2- ضمان استكشاف الموارد النفطية وتطويرها وإنتاجها وتسويقها نيابة عن الدولة العراقية بموجب تشريع هذا القانون.

3- تطوير البنى التحتية اللازمة لإدامة الإنتاج وتطوير أساليب العمل على أساس الكفاءة والتنافسية وتقليل الكلفة لتعظيم الإيرادات لصالح الشعب العراقي على وفق المعايير الدولية المعترف بها.

4- منح الشركة المرونة في استحداث تشكيلات متخصصة ضمن هيكلها التنظيمي بما يتناسب ودورها في إدارة وتطوير الحقول المنتجة والمكتشفة للرقي بالصناعة النفطية والغازية.

5- تأهيل الكوادر العراقية وتطويرها والاهتمام بالطاقات البديلة وتشجيع القطاع الخاص العراقي والإفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال الحيوي.

وأشارت الى التعديلات المقترحة على مشروع القانون ومن ابرزها:

1- تشريع القانون باتجاه ضمان استقلالية الشركة في تنفيذها للسياسة النفطية للدولة في الاستخراج والتسويق وامتلاكها المرونة في التوسع مستقبلا لإلحاق تشكيلات أخرى.

2- رأس مال الشركة وموارد تمويلها لتمكينها من تغطية تكاليفها التشغيلية والرأسمالية مع تسهيلات لاستمرار عملها وتوسيع نطاقه استنادا الى مبدأ الكفاءة والتنافسية.

3- وأكدت على ضرورة توفير المؤهلات المطلوبة في رئيس مجلس الإدارة وأعضائها وتحديد المهام والصلاحيات لتحقيق اهداف الشركة وتوفير الدعم اللازم لتجاوز المشاكل والعقبات ومنحها المرونة لاتخاذ القرارات.

4- وأشارت اللجنة الى ضرورة توطين العلاقة بين الشركة والمجتمع استنادا الى المادة 111 من الدستور.

واستمعت اللجنة في جلستها المذكورة إلى اقتراحات النواب ومناقشتها، وطلبت تقديم المقترحات كافة ليتسنى الاستفادة من جميع المقترحات لحسم التعديلات المطلوبة، واستمرت اللجنة المكلفة بإجراءات تشريع القانون في اجتماعاتها المتواصلة لدراسة المقترحات وتنضجيها وصولا الى افضل صيغة ممكنة، وتقدمت اللجنة بالصيغة النهائية للقانون في شباط 2018 لعرضها للتصويت.

وهذه المقدمة توضح أن لجنة النفط والطاقة كانت متأنية في عملها إذ استغرق عملها قرابة العام ولم تكن عجلة كما أشار إليها البعض بل دأبت على مراجعة الآراء والمقترحات وناقشت الكثير من الخبراء في النفط والقانون والمال والاقتصاد للخروج بصيغتها النهائية التي صوّت عليها مجلس النواب بتأريخ 5 اذار 2018 وصادق عليها السيد رئيس الجمهورية في 25 اذار 2018 ونشر قانون الشركة رقم 4 لعام 2018 في جريدة الوقائع الرسمية في 16 نيسان 2018.

□ عضو لجنة النفط والطاقة النيابية

> شهدت وزارة النفط حراكا تثقيفيا عام 2015 انعكس في الندوات التي أقيمت لمناقشة ضرورة تأسيس النفط الوطنية، وكانت في هذه المرة متميزة بمناقشاتها بشأن ملكية الشعب لثرواته، وهذا الامر ذاته وجد في نفس كاتب هذه السطور التفاؤل لمشروع كنا قد بدأنا بالتثقيف اليه منذ 2007 ولم ننقطع عن التلميح والاعلان عنه على المستوى السياسي والإعلامي طوال السنوات الا وهو احياء النفط الوطنية وتمليك أسهمها للشعب

العودة إلى دويلات المدن ودويلات الوزارات

كريم وحيد
بغداد

الماضي لم يصبح بعيدا عند توثيقه ,وأزمات وصراعات الممالك والمدن في العصور القديمة والوسطى لم تختلف كثيرا عنها في تاريخنا المعاصر بل قد تختلف في اسلوب اداراتها ونوع قياداتها. ورغم امتلاك هذه الممالك والمدن سيادة كياناتها, فقد اتحدت بعضها وشكلت إمبراطوريات وتحالفات سياسية وعسكرية.

وأقامت بعضها بما يعرف (دويلات المدن) ,أي أن كل مدينة كانت تمثل دويلة , بأن يكون لها حاكمها وجيشها وأرضها ,وفي كثير من الاحيان كانت هذه المدن او الدويلات تتقاتل فيما بينها لأسباب عديدة مختلفة. وعندنا ,في بلاد الرافدين ظهرت حضارات مدن او دويلات في الالف الثالث قبل الميلاد في عصرمايسمى فجر السلالات ,بدءاً بسلالة أور السومرية الأولى 2650 ق.م,وقد شهدت هذه (دويلات المدن) العديد من الصراعات, وكانت في اغلبها اقتصادية, بالسيطرة على حصص المياه الزراعية كونها عماد اقتصادها وسيادتها. وأنتجت هذه الصراعات بشكل أو بآخرتوجها نحو وحدة سياسية لانهاء معاناتها ونزاعاتها.

وذلك عندما تبنى الملك أوما لوكال زاكيزي الدعوة لتوحيد دويلات بلاد سومر وانتهاج حكم مركزي لضمان وتقوية الوحدة الداخلية التي تعد الركيزة الأساسية لفرض السيادة ولمنع الأطماع والتدخلات الخارجية.

وجاء النهوض الكبير على يد القائد سرجون الأكدي -2371 2316 ق.م الذي انتزع السلطة من السومريين في عاصمتها كيش ووحد كامل دويلات المدن السومرية ,لتضم دولته جغرافيا الخليج العربي والأراضي العربية حتى البحر المتوسط وامتدت هذه الصراعات الى تاريخنا المعاصر ,وان الأكثر غرابة فيه التوافق غيرالمتجانس ايدولوجيا بين دول الغرب الاستعماري والدول الاقليمية المحيطة ببلاد الرافدين و بعض دويلات الأعراب, من هاجس القلق المتأتي من مستقبل استتباب الاستقرار الحتمي لبلاد الرافدين.

وجعلت هذه الصراعات المواطن مفتوناً بهاجس الانتماء المناطقي والقبلي والطائفي والأثني والحزبي على حساب الانتماء الوطني، وتغذيه نوازع شيطانية مؤطرة بتبريرات ساذجه بأننا مجتمعات متعددة الأطياف والأعراق والمذاهب لا يمكن أن نبني منها وطنا موحداً. مع العلم ,ان كل الطوائف والاثنيات والأعراق والمذاهب مجتمعة في بلاد الرافدين لا تعادل جزأ ما في دولة تنوع واحدة كالهند، والهند وطن موحد كبيررغم تنوعه الكبير.

ان أجمل وحدة وأمتنها هي وحدة التنوع ضمن الوطن الواحد. إن الامة العراقية حتى لوكانت عرقاً واحداً، ودينا واحداً، وطائفة واحدة، فان ثمة من يجد وسيلة لتفرقها واحترابها اذا لم تكن تتمتع بحصانة ذاتية. هل كان التناحر مذهبيا ام عرقيا بعد الرابع عشر من تموز عام 1958 أولم تسل الدماء أنهاراً؟. لايمكن انهاء الاختلاف، ولكن يمكن تنظيم الاختلاف، وهو ما تفعله الأمم الحيّة، فهل نطمح أن نكون من ضمن الأمم الحية، أم أن هذا أصبح أمراً متعذراً، وأننا نغذي السير صوب دويلات المدن والطوائف؟. ليس الهدف من هذا السرد هو التحدث عن تاريخ العراق القديم ,بل عن تاريخ العراق المعاصر, فدويلات المدن عادت من جديد وبمسميات جديدة اقاليم, فيدرالية الجنوب ,فيدرالية الوسط والجنوب ,وتنوعت المسميات وكلها تحمل بذورالانفصال. الامة العراقية ليست ضد وضع ديموقراطي يحقق لشعبها المساواة وتكافؤ الفرص ,ولكنها ضد تقسيم وطنها وانتمائها. ان ماجمعه العراقيون قبل 3000 سنة ,يحاول البعض الان تفتيته بمحاولات وضع الحواجز أو الاسوار بين مدن العراق ,أو حتى بين مناطق المدينة الواحدة ,ولم يدركوا حجم المخاطر التي سوف تترتب على مجتمعنا الواحد من جراء ذلك.كلها تؤكد أنها مشروع مؤامرة دولية لتقسيم العراق للوصول إلى هدف تمزيق العراق وتقاسم ثرواته ,من خلال مشاريع مدروسة بدقة تبدأ بفصل مصالح المحافظات عن بعضها بعضاً، وجعل العلاقة فيما بينها علاقة تنافس تناحري ,وتحطيم المشاريع المشتركة التي تمثل العراق لإفراغ محتواه واضعافه تدريجياً لأنهاء وجوده ومحوه من الخارطة. وبالرغم من وضوح مواد الدستور العراقي في الباب الرابع (صلاحيات الحكومة الاتحادية) ,تم تقديم مشروع ''الحرس الوطني'' الذي يمثل ''جويشات'' محافظات ليكون مثالاً مصغرا لجيش محاصصة طائفي غير واضح الاهداف وتناقض وجوده مع المادة 109 من الدستور العراقي. واندلعت ايضا أزمات المياه بين المحافظات الجنوبية وصلت إلى إشهار السلاح وإعلان حرب العشائر على مجالس المحافظات، وتهديد مزارعي المحافظات الواقعة على نهري دجلة والفرات بأسبقية جغرافية لتجاوزها على حصص المحافظات التالية لها، مما استدعى الدعوة الى رئيس الوزراء لإرسال قوة عسكرية لحل الأزمة في محافظة المثنى. واخرى تمت فيه مهاجمة بيت المحافظ في الناصرية، ومحافظة ميسان في حالة نزاع مع الكوت، ومحافظة المثنى مع القادسية وكذلك الحال مع محافظة بابل، والبصرة على حالها ترقد في العطش بغياب المياه العذبة، وإيران مستمرة بقطع دابر أنهارها وتمنعها من عبور الحدود الإيرانية إلى داخل مسارها الطبيعي رغم أنهم يسمحون لمياه البزل المالحة بغزو أراضيه. وباتت المحافظات تتصرف كدول في نزاعات المياه للاستخدامات الزراعية أو للاستخدامات المنزلية. ولا فرق بين حالة العراق في محافظاته الفيدرالية وبين أزمة مياه نهر النيل بعد بناء سد النهضة الإثيوبي وما يسفر عنه من تصعيد بين دول المنبع ودولة المصب مصر وكذلك السودان. إن احد اسباب شحة المياه وعدم تنظيم حصصها في المحافظات الوسطى والجنوبية هي التجاوزات على حصص مياه الأنهار من قبل مسؤولين وشخصيات متنفذة في الدولة التي تقوم بالاستحواذ على كميات المياه دون رادع أو حرص، حتى تفاقمت هذه الظاهرة وأصبحت الان تهدد آلاف العوائل بالتهجير وانتشار الأمراض بين سكان المحافظات. اما السبب الرئيسي في نقص ايرادات حوضي دجلة والفرات وهذا ما استعرضته بالتفصيل في احدى مقالاتي المتخصصة في سياسات الطاقة والتي نشرت في موقع كتابات وشبكة الاقتصاديين العراقيين ,هو ضعف التنسيق المؤسسي مع الجانب التركي كونها دولة المنبع ,حيث لم تعمل الدبلوماسية العراقية من خلال نوافذها الدولية والاقتصادية بالضغط على الجانب التركي لتأمين حصته المائية للعراق ببرنامج طويل وباشراف المؤسسات الدولية الممثلة للامانة العامة للامم المتحدة لضمان الحصص المائية للدول المتشاطئة لنهري دجلة والفرات ,وليس من خلال حلول ترقيعية استجدائية مرهونة بسياسة عسكرة المياه. وغابت حالة الانسجام بين المؤسسات الحكومية ومجالس المحافظات وتجاوزت المحافظات عن الالتزام بالمادتين الدستوريتين 111و 112وبرزت الخلافات والصراعات وبشكل مؤلم عندما دعت محافظة المثنى الحكومة المحلية في محافظة ذي قار إلى الكف عن التحركات التي تهدف للسيطرة على الرقعة النفطية المشتركة بين المحافظتين التي تشهد عملية تطوير من قبل شركة لوك اويل الروسية والمحددة حصصهما اساسا من قبل وزارة النفط. واوقفت محافظة القادسيةتشغيل اجهزة السيطرة عن بعد في محطات نقل الطاقة الكهربائية في المحافظة والتي تجهزالطاقة الكهربائية لعدد من محافظات الفرات الاوسط للاستحواذ على حصصهم من الطاقة الكهربائية. وانتقل مرض (دويلات المدن) الى وزارات ومنها قطاع الطاقة واصبحت وزارة النفط منفردة بسياستها التي تتركزبتطوير قطاع الاستخراج النفطي على حساب تطوير الصناعة النفطية التكريرية واستثمار الغلز الطبيعي وبنوعيه الحر والمصاحب الذي لايزال يحرق معظمه بكميات تصل الى 1700 مليون قدم مكعب يوميا وعدم ايفاء وزارة النفط بالتزامها بالخطة الوقودية لتشغيل محطات الكهرباء مما اضطرت وزارة الكهرباء الى إستيراد كميات من زيت الغاز الكازويل بمعدل 3ملايين لتر يوميا ,والتفاوض والتوقيع مع الجانب الايراني بتجهيز غاز طبيعي بمعدل 1800 مليون قدم مكعب في اليوم من خلال انبوبين الى المنطقتين الوسطى والجنوبية في العراق لتشغيل المحطات انتاج الطاقة الكهربائية وهذه الكميات المستوردة يوميا تعادل كميات الغازالطبيعي المصاحب التي تحرق يوميا والتي تعادل انتاج طاقة كهربائية بمقدار 5500 ميكاواط ممكن ان تضاف الى زيادة القدرة الانتاجية للكهرباء وانهاء ازمته التي تطرقنا الى تفاصيلها في مقالنا الذي نشر في صفحتي في موقع كتابات بتاريخ 21 اذار 2018 ومواقع وصحف اخرى. بعد استعراض هذه الفصول ,هل هو توجه الى تفعيل مشروع بايدن ,وهل سيقسم العراق إلى اجزاء بقدرعدد محافظاته عدا كردستان ,لتعود (دويلات مدن) كما كانت في عصورها السومرية. لقد تعرض العراق لكثير من الهزات في تاريخه وخرج منها أكثر توحداً والتحاماً ,لأن شعبه واحد بتاريخه وأرضه ومياهه ,فلا عودة لدويلات المدن ,التي كانت قبل خمسة الاف سنةمنشغلة بصراعاتها على الارض والمياه وسياسة الاستحواذ. ان ثروات العراق هي لكل أبنائه ,وان الثروة الحقيقية هي العراق كله, بثرواته التي لاتنضب ,ومن يعتقد أن النفط هو الثروة الوحيدة فهو خاطيء لأن النفط مادة ناضبة وزائلة. ان الاكثر إثراءً هو شعب العراق الذي ينتظران يخرج منه فارس ينهض من ركام وطن انهكته واستنزفته حروب هوجاء ونزاعات لعقود ,كنهوض طائر العنقاء للتوق الى حالة القوة والخلود.

□ وزير الكهرباء الاسبق